13
د/ حمد بن محمد الرزين
القاضي في المحكمة العامة بجدة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين نبينا محمد عليه و على آله و صحبه أفضل الصلاة و أتم التسليم أما بعد:

فإن القضاء في كل دولة هو معيار تقدمها ورقيها ، إذ به تضبط الحقوق، و تحترم الملكيات ، و تراعى الحريات ، و بتوفر قضاء عادل و متقهم لحاجات الناس يتكون جو صحي فيه تتسق حياة الناس في معاشهم و تجارتهم و أمنهم و حرياتهم.

إن استمداد قضائنا من المصدرين المعصومين ، الكتاب و السنة ، كفل له سلامة المصدر، و كماله ، و ضمان استمراره و ديمومته، و أصبح بذلك منهجا وسطا معتدلا، ولم تمنعه تلك الخاصية من أن يطمح إلى التطوير في إجراءاته و منحها المرونة اللازمة للتعامل مع كل مستجدات العصر، و احتياجاته ، تطويرا متسقا مع مقاصد المصدر، و محققا للغايات الشرعية من مشروعية القضاء و مؤهلا له ليكون حاكما لا محكوما، و سيدا لا مسودا .

ومن أبرز ما تهدف هذه الدراسة إليه :

و هذه الورقة عبارة عن دراسة استقرائية لما تتضمنه الأنظمة في المملكة من قيم عظيمة و على رأسها قيمة الاعتدال و الوسطية..

أولاً/ أهمية إظهار تفوق الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية، من كل النواحي، بما في ذلك ناحية القيم و الأخلاق، و على وجه الخصوص قيم العدل و الاعتدال و التسامح.

ثانياً/ أهمية تنمية الوعي لدى أعضاء السلطة القضائية، و المجتمع ، بمضامين قيم الاعتدال و التسامح في الأنظمة العدلية و ما تكتنفه من معانٍ عظيمة توفر حماية لحقوق الفرد والجماعة .

ثالثاً/ الرد على المنتقدين لصلاحية الأنظمة العدلية في المملكة لرعاية كافة الحقوق، والرد بالتالي على المشككين في صلاحية الإسلام ديناً حاكماً في كل زمان و مكان.

- رابعاً/ اعتبار القيم عناصر مؤثرة في اللوائح المنظمة للعمل حيث تسهم هذه المادة العلمية في وضع تصور استشرافي للمستقبل القضائي يساعد على وضع اللوائح التنظيمية المناسبة و تغييرها حسب الأحوال، آخذا في الاعتبار الأهداف القيمية، و المعايير الخلقية و السلوكية.

- خامساً/ معرفة مواطن القصور، البينة و الخفية ،لدى أفراد المؤسسة القضائية و معالجته بالترقية المنهجية والتدريب العملي وتغيير المواقع التنفيذية بما يحقق تحصيل درجة أعلى من الكمال في تطبيق المنهج القضائي.

و تنقسم الدراسة على أساس جملة من المبادئ التي يعتمدها النظام القضائي في المملكة العربية السعودية، تظهر تلك المبادىء بشكل مباشر العناصر المذكورة أعلاه ، و ترعاها وتتخذها أهدافا مقصودة بالدرجة الأولى.

و أهم المبادئ ما يلي :

المبدأ الأول:
الاعتدال في المرجعية و مصدر الاستمداد.

المبدأ الثاني:
الاستقلال.

المبدأ الثالث
: النزاهة في القضاء.

المبدأ الرابع:
المساواة .

المبدأ الخامس:
الاستقامة.